لأول مرة في طرطوس قرارات إعفاء وتعيين بالجملة

حل ٦ مجالس مدن وبلدان ومجالس أخرى تنتظر البت فيها!

الوطن - محمد حسين

أكدت عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة طرطوس دلال محمود تقييم عمل جميع الوحدات الإدارية في المحافظة من خلال لجنة مشكلة لهذه الغاية بالتنسيق مع الأمانة العامة والجهات المعنية تنفيذاً لتوجيهات رئيس الحكومة خلال زيارته الأخيرة للمحافظة.

وبينت محمود أن اللجنة أنجزت عملها وفق معايير وأسس تم بموجبها التقييم وتم رفع تقريرها بكتاب إلى وزارة الإدارة المحلية وبالفعل تم حل العديد من الوحدات الإدارية (مدن وبلدان وبلدات).

أما حول الأسس المتبعة في التقييم فأوضحت عضو المكتب التنفيذي أنها تضمنت مدى تنفيذ الخطط وتطورات الباب الثالث وإجراءات تنفيذ القانون/٢٣/ وأيضاً واقع الاستثمارات في الوحدات الإدارية وكيفية معالجة المخالفات والشكاوى ومدى تخديم ذوي الشهداء والجرحى إضافة لواقع النظافة ووضع مجلس الوحدة الإدارية ومدى انسجام أعضائه.

ويذكر أن طرطوس هذه السنة شهدت حالة غير مسبوقة من عدد الإعفاءات وعدد المجالس التي تم حلها، حيث صدرت /٦/ مراسيم حل لمجالس مدن طرطوس وبانياس وصافيتا وبلدات حمين وعين الزرقا ومتن الساحل، كما أصدر وزير الإدارة المحلية والبيئة قرارات إعفاء رؤساء بلديات سبة ودوير رسلان وعين الزرقا وبشبطة وكذلك قرارات تعيين مكتب تنفيذي لمجلس مدينة طرطوس وآخر لمجلس مدينة صافيتا ومكتب تنفيذي لبلدة حمين وتشكيل مكتب تنفيذي لبلدة الروضة وأيضاً تعيين رئيس لمجلس بلدة مشتى الحلو وآخر لتعيين مدير لمدينة بانياس وفي المعلومات التي حصلنا عليها يبدو أن هناك المزيد من الوحدات الإدارية التي تنتظر حلها أو معالجة ملفها حسب ما جاء في التقييم المنجز وهي قيد المعالجة وربما تصدر هذه القرارات بعد زيارة رئيس الحكومة هذا الأسبوع إلى طرطوس.

اختناق جنين بسبب غياب الطبيب المناوب في مشفى السويداء الوطني

السويداء-عبير صيموعة

بعد مضي ١٣ عاماً على عدم إنجابها دخلت المريضة (انتصار. خ) في حالة ولادة إسعافية إلى المشفى الوطني في السويداء الساعة الحادية عشرة ليلا لتنتهي عملية التوليد الإسعافية بغياب الطبيب المناوب (م. ع) إلى موت الجنين وإنقاذ حياة والدته بصعوبة.

ويروي زوج المريضة (وائل. خ) تفاصيل الحادثة بقوله: دخلت زوجتي بحالة إسعافية إلى قسم التوليد في المشفى الوطني بالسويداء ومن سوء حظها وحظ الجنين كان الطبيب المختص والمناوب (م. ع) غائباً عن مناوبته، الأمر الذي أدى إلى تدخل الطاقم الطبي في القسم والمؤلف من الطبيبة المقيمة (هـ. ل) والقابلات المناوبات في القسم.

مضيفاً: ورغم توضيحي لجميع أفراد الطاقم الطبي بأن الجنين غير متوجه ومطالبتهم بضرورة إجراء ولادة قيصرية عاجلة إلا أن جميعهم لم يتجاوبوا مع مطلبي وتم الإصرار على ولادة زوجتي ولادة طبيعية، حيث أخبرت الطبيبة المقيمة الأم أن الوقت ما زال مبكرا وأن أمامها أربع ساعات لحين موعد الولادة، وخرج الطاقم من الغرفة وتركوا الأم بمفردها إلى أن خرج ظهر الجنين على مرأى من عين الأم، ليأتوا بعد ذلك ويبدؤوا على مدار ساعتين بسحب الجنين من قدميه، أصيبت الأم خلالها بثلاث حالات إغماء نتيجة محاولة إسكاتها، لينتهي الأمر باختناق الجنين وموته.

وأكد الزوج أنه لولا الاستعانة بالطبيب مازن الشاطر والذي كان خارج مناوبته لكانت الكارثة اكبر، لأن الجنين المتوفى كان ما زال ملتصقا برحم الأم ولولا تدخله وفصل الجنين وإخراجه لما تم إنقاذ زوجته وذلك عند الساعة الثانية والنصف صباحا. موضحاً أنه تقدم بشكوى خطية مفصلة لنقابة الأطباء في السويداء تضمنت تحميل إدارة المشفى مسؤولية عدم وجود رقابة على الأقسام وعدم التأكد من وجود أطباء الاختصاص في أوقات مناوبتهم إضافة إلى تحميل الطبيبة المقيمة والكادر المرافق مسؤولية قتل الجنين بسبب رفضهم الاستجابة لمطلب الأم بإجراء العمل الجراحي وعدم الاتصال بطبيب مختص إلا بعد وفاة الجنين ودخول الأم مرحلة الخطر.

من جهته أكد رئيس نقابة الأطباء في السويداء كمال عامر تحويل الشكوى إلى الرقابة الداخلية في مديرية صحة السويداء التي تقوم حالياً بالتحقيق في القضية مشيراً إلى أنه سيتم بالتأكيد اتخاذ العقوبة اللازمة بحق الطبيب المختص المناوب الذي ثبت عدم وجوده في المشفى إضافة إلى الطاقم الطبي في حال ثبت تقصيرهم.

مجلس الشعب يقر مشروع القانون الناظم لإعادة تكوين الوثيقة العقارية المفقودة أو التالفة جزئياً أو كلياً

هناء غانم

أقر مجلس الشعب أمس مشروع القانون الناظم لإعادة تكوين الوثيقة العقارية المفقودة أو التالفة جزئيا أو كليا، والذي اتفق جميع النواب على أهمية حفظ الوثائق منوهين بأهمية الملكية العقارية وبأن المشروع سوف يساهم بحل ما نسبته ٨٠ بالمئة من المشاكل العقارية ولذلك يجب إقراره لإعادة الحقوق إلى أصحابها خاصة وأنه يتعلق بأملاك الناس في زمن الحرب.

وأشار عدد من النواب إلى أن هناك العديد من السجلات العقارية التي تمت سرقتها أو إحراقها أو التلاعب بها، مؤكدين أهمية إصدار مشروع عقاري متكامل ومستقل، موضحين أن مشروع القانون يضم عدداً من الضمانات لأصحاب العقارات ويمنع التلاعب فيها.

من جانبه وصف النائب مجيب الدندن المشروع بأنه «غير ناضج لأنه يعالج ترميم وثائق السجلات العقارية» مشيراً إلى احتمال بزوغ مشكلات في تحديد العقارات التي فقدت سجلاتها أو كانت تالفة عندما يعود أصحابها «هناك ضرورة لوجود قاض عقاري يتأكد من الملكية» موضحاً أن هناك «حالات فساد كثيرة في هذا الخصوص».

بدوره قال النائب أحمد الكزبري: «ألم يكن من الأجدر إعادة النظر بالقانون ١٨٦ وإصدار قانون متكامل للسجل العقاري، بحيث يكون قانوناً لمئة سنة وليس قانوناً للمرحلة الراهنة؟».. مؤكداً أنه تم تصوير كافة السجلات العقارية وتم نقلها إلى الأماكن الآمنة.

واعتبر النائب عبد المجيد الكواكبي أن القانون يحل ٨٠ بالمئة من المشكلات العقارية و٢٠ بالمئة المتبقية تحل من قبل النزاعات في القضاء، مبيناً أن فكرة إعداد قانون عقاري مستقل أمر جيد.

وقال النائب محمد خير العكام: «القانون ضروري.. وعلينا وضع النقاط على الحروف».

بدورها انتقدت النائب عائدة عريج التصويت على مشروع القانون مؤكدة أن المجلس صوت عكس المناقشات والانتقادات التي دارت والتي تدعو إلى تصحيح الخطأ مؤكدة ضرورة أن يكون التصويت وفق ما تذهب إليه المداولات.

من جانبه أكد رئيس لجنة الإدارة المحلية والخدمات صفوان القربي أهمية الحفاظ على الملكية الخاصة التي صانها الدستور متحدثاً عن أسباب إصدار التشريع والتي سببها الظروف الطارئة التي تسببت في ضياع وتلف بعض الوثائق، موضحاً أنه لا يوجد نص قانوني واضح لمعالجة القضايا المذكورة وأن إصدار هذا التشريع يعطي القوة الثبوتية القانونية وأن التعامل مع أي حال يتطلب تصويباً إدارياً أو قضائياً، منهاً بأن هناك سجلاً مركزياً يحفظ أصول الوثائق لذا الهواجس غير مبررة وأن الأتمتة بدأت في عام ٢٠١٤ في أكثر من محافظة.

بدوره أشار وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف إلى أن مشروع القانون يعد من أهم عناوين مرحلة إعادة الإعمار، مؤكداً الحاجة الماسة لإصداره كونه يثبت الحقوق العينية على الوثائق.

وأكد الوزير الحاجة لإصدار نص تشريعي يقوم بتنظيم عملية إعادة تكوين الوثائق العقارية التالفة أو المفقودة كليا أو جزئيا واعتبارها تتمتع بالقوة الثبوتية ذاتها وذلك نظرا لعدم شمول حالات التلف والفقدان في قانون السجل العقاري وتعليماته التنفيذية وبسبب أهمية الملكية العقارية باعتبار أنها مصانة بموجب أحكام الدستور، مبيناً أن القانون يهدف إلى حفظ حقوق المواطنين وإعادة الاستقرار للقطاع العقاري حيث سيشكل الأساس القانوني للتعامل مع أي تلف يصيب الوثائق العقارية مستقبلا بغض النظر عن الظروف المسببة ليكون بذلك مكملا لمهمة السجل العقاري.

مشيراً إلى أن مديرية المصالح العقارية تسعى منذ إنشائها عام ١٩٢٦ لتوثيق وإدارة وصيانة الملكية العقارية في سورية انطلاقا من قانون السجل العقاري وتعليماته التنفيذية التي نظمت أسس وإجراءات إنشاء الحقوق العقارية وتعديلها وتوثيقها وكيفية تداولها.

الشيخ لـ«الوطن»: تسجيل ١٠٠٠ طالب خلال يومين.. معالجة نقص الموظفين والحواسيب وإضافة مركز جديد في المعمارية

فوضى في تسجيل الدراسات العليا.. لا أختام في العلوم وحواسيب تنتظر الموظفين في الصيدلة!

فادي بك الشريف

شهد اليوم الأول في التسجيل على مفاضلة الماجستير بجامعة دمشق فوضى عارمة في مراكز التسجيل، فكان انعدام التنظيم والازدحام الشديد من الطلاب السمة الأساسية والعنوان العريض لغياب أية تحضيرات مسبقة تم الحديث عنها لتسهيل إجراءات تسجيل الطلاب على المفاضلة، في الوقت الذي أشار إليه عدد من الطلاب لعدم وجود مراكز كافية للتسجيل إضافة إلى غياب المرونة والتنسيق لتدارك أية أخطاء كان متوقعاً حدوثها وخاصة مع الأعداد الكبيرة من الطلاب للتسجيل على مفاضلة الماجستيرات الأكاديمية والتأهيل والتخصص ودبلوم التأهيل التربوي.

وفي شكاوى وصلت لصحيفة «الوطن» قال عدد من الطلاب: في مركز توسع العلوم مثلاً المخصص لمفاضلات الشهادات غير السورية قالوا لنا: (لا يوجد ختم!) أو (الختم ضايع!!!) أو (لسا ما استلمنا الختم!!!) وجميعها أعذار متضاربة واجهت الطلاب وكأننا في مسرح هزلي يتحدث عن الأختام الدائرية، أو لربما كانوا استعانوا بختم المختار (البيسة) لتسهيل أمور الطلاب مثلاً!

ويضيف الطلاب: في مركز الهندسة المدنية انحصر التسجيل في مخبر الإنترنت للكلية الذي يعد مكتباً صغيراً لا يصلح لاستيعاب أعداد كثيفة من المراجعين للتسجيل على المفاضلة فتجمع ٥٠ طالباً في ممر ضيق، يستقبلك أحدهم ويطلب منك الرحيل والمجيء في اليوم التالي لأن قائمة الأسماء التي بيده قد امتلأت عن آخرها ويقوم مزاجيا بإدخال الطلاب على أساسها، والباقي من الطلاب ينتظر فرج الله!

أما في مركز كلية الصيدلة فتناقل الطلاب على صفحات الفيس صوراً لأجهزة حواسيب تجلس وحيدة بانتظار الطلاب والموظفين الغائبين عن موعد مهم كهذا، وكأنها صورة عن عاشق خان موعده مع المحبوب!

والسؤال هل يجب على الطالب أن يأتي ويذهب أكثر من مرة أو أن يقف لساعات لكي يسجل على المفاضلة ومطلوب منه أن يكون في فترة تحضير وانقطاع كلي لامتحانات التفاضل المعيارية؟ ولماذا لم تتدارك جامعة دمشق التحضيرات الكافية قبيل انطلاق موعد التسجيل على المفاضلة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين أمين جامعة دمشق مازن الشيخ أن التسجيل خلال اليومين الماضيين شهد إقبالاً كبيراً من الطلاب وتجاوز عدد المراجعين الألف، مبيناً أنه تم تسجيل ٤٠٠ طالب في اليوم الأول و٦٠٠ طالب في اليوم الثاني. وأضاف الشيخ: تمت إضافة مركز جديد في الهندسة المعمارية ليستوعب الإقبال الكبير على الهندسة المدنية، كما تمت معالجة نقص الحواسب وعدد الموظفين، موضحاً أن الوضع سيكون مستقراً اليوم، بعد تلافي جميع المشكلات والعقبات التي واجهت التسجيل على المفاضلة خلال اليومين الماضيين.

السالم لـ«الوطن»: دراسة شاملة لتسويق الحمضيات بنجاح

عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم ضرورة تقديم جميع التسهيلات لتسويق موسم الحمضيات هذا العام، مشدداً على ضرورة حفظ حق الفلاح مع دراسة كل أمور التسويق ابتداء من حقل الفلاح حتى وصول المادة إلى المستهلك.

وخلال اجتماع موسع مع مدير عام السورية للتجارة ومديري الزراعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك ورئيس اتحاد الفلاحين ورئيس مكتب الفلاحين بفرع حزب البعث وعضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الزراعة وجميع مديري الجهات المعنية ، أشار السالم إلى العمل بخطة متكاملة وفق توجيهات الحكومة بتسويق المحصول الإستراتيجي عبر تأمين تسويق جيد على مستوى القطر حتى تصديره إلى الخارج حسب الظروف الممكنة، مشدداً على ضرورة تلافي أخطاء الموسم الفائت لضمان نجاح عملية التسويق هذا العام.

وعقب الاجتماع أشار السالم في تصريح لـ«الوطن» إلى إتمام دراسة التسويق من كل جوانبه حيث يتم تأمين الوقود ومراكز التوضيب التي أكد ضرورة العدالة في توزيعها، مبيناً أنه تم تشكيل لجنة – برئاسة المحافظ وتضم عضو المكتب التنفيذي والجهات الحزبية بالمحافظة ومديري الدوائر المختصة– لتعمل على مستوى المحافظة بالاجتماع أسبوعياً لمعالجة أي ثغرات وعراقيل قد تطرأ خلال العملية التسويقية والاستمرار بتسويق المادة إلى جميع المحافظات، لافتاً إلى أنه تم تسويق أكثر من ٥٠٠ طن بين سوق الهال والبساتين مباشرة إلى خارج المحافظة حتى القامشلي ومنبج وحلب ودرعا والسويداء خلال الفترة الماضية.

وحول مهام اللجنة ، بيّن مدير عام المؤسسة السورية للتجارة عمار محمد في تصريح لـ«الوطن» أن مهمتها الأساسية هي تسعير المادة، إضافة إلى توريد وتوزيع مراكز الفرز ، مشيراً إلى أن المحافظ أطلع اللجنة على الاستمارة المعتمدة بالشركة السورية وهي عبارة عن ورقة واحدة يطلع عليها الفلاح وتصرف بموجب شيك لكل فلاح من دون أي وسيط، ولفت إلى توجيه المحافظ بعدم تسويق أي مادة من المحصول ممن لا يملك حيازة زراعية في الحمضيات.

وأشار محمد إلى وضع آلية دقيقة لتسويق محصول الحمضيات وذلك استناداً لقرار الحكومة في استجرار أكبر كمية ممكنة من المادة، لافتاً إلى دور المؤسسة السورية للتجارة اللوجيستي عبر تقديم الدعم مع كل الجهات المعنية بالعملية سواء الزراعة أم اتحاد الفلاحين ، حيث تتوزع الأدوار لتتم العملية بنجاح تام.

بدوره أكد رئيس اتحاد فلاحي اللاذقية هيثم أحمد لـ «الوطن» أن هذا الاجتماع النوعي يأتي تجسيداً لرؤية الحكومة لتأمين الفلاح وتأمين تمسكه بأرضه ومحصوله وتشجيعه على العمل بهذا المجال، مؤكداً أن الفلاح عموماً هو الهم الشاغل للحكومة وخاصة فلاح الحمضيات، داعياً لتذليل كل الصعوبات لتسويق محصول هذا العام بالسعر الذي يدعم الفلاحين ويحفظ حقوقهم.

كما أكد رئيس لجنة سوق الهال غسان خير في تصريح لـ«الوطن» أن الاجتماعات المتوالية حول موضوع تسويق محصول الحمضيات انعكست إيجاباً لناحية مصلحة الفلاح، مبيناً ارتفاع فرق سعر المادة من ١٥ إلى ٢٠ ليرة لمصلحة المزارع.

١٤ مركزاً مصغراً لخدمة المواطن في ريف حمص

حمص - نبال إبراهيم

صدّق المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص خلال جلسته أمس على عدة مشاريع تتعلق ببيع عقارات وترحيل أنقاض ومشاريع صرف صحي وترخيص عدة رياض أطفال وتحويل مناطق مقترحة إلى مناطق تطوير عقاري في بعض الوحدات الإدارية.

وبين المهندس ياسر إبراهيم رئيس مكتب المدن والبلديات والإسكان بمجلس محافظة حمص للوطن أن المكتب التنفيذي صدّق خلال جلسته الـ٥٢ على مشروع ترحيل وإزالة النفايات والأنقاض من حي الوعر بكلفة مالية إجمالية بلغت ٢٣ مليوناً و٥٣ ألف ليرة سورية، كما تم الموافقة على بيع ٨ عقارات ضمن المنطقة العقارية لقرية أم الدوالي التابعة لبلدية جديدة بريف حمص الغربي بحيث يتراوح سعر المتر ما بين ٧٢٥–٨٢٥ ليرة سورية.

ولفت إبراهيم إلى أن المكتب وافق على عقود مشاريع صرف صحي لمدينة المخرم بقيمة مالية بلغت. ٩٣١ مليون ليرة سورية بمدة عقدية زمنية لا تتجاوز الـ٩٠ يوماً، ولقرية عين التينة الشرقية التابعة لبلدية الدردارية بقيمة الكشف التقديرية ٩٢٢ مليون ليرة سورية وبمدة عقدية تصل إلى ٦٥ يوماً، ولقريتي عرقايا وحداثة بقيمة مالية وصلت إلى ٨ ملايين ليرة سورية بمدة عقدية زمنية ٤٥ يوماً فقط.

وأضاف أن المكتب صدّق على موازنات الوحدات الإدارية لقرى (الغور الغربية والفرقلس) لعام ٢٠١٨ ووافق على تحديد قيمة سعر المتر المربع الواحد من الأرض المقدرة لاحتساب رسوم البناء داخل وخارج المخطط التنظيمي بحيث تتراوح ما بين ٦٠٠ و٣ آلاف ليرة سورية، كما تمت الموافقة على إجراء مناقلة ضمن الباب الثالث من موازنة عام ٢٠١٧ من بند الحملة الميكانيكية إلى بند مشاريع الطرق لبلدة ربلة بريف حمص.

وأوضح رئيس مكتب المدن والبلديات والإسكان أن المكتب صدّق على الدراسة الأولية لمناطق التطوير العقاري في مدينة الحصن بريف حمص الغربي وتوسيع المخطط التنظيمي لها ووافق على تحويل ثلاث مناطق مقترحة إلى مناطق تطوير عقاري لتعديل الصفة التنظيمية لهذه المناطق بحيث تصبح مناطق تطوير عقاري شريطة استكمال الإجراءات اللازمة وفق القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨، مشيراً إلى أنه تمت الموافقة على منح ترخيص روضتي أطفال في حي وادي الذهب وقرية أم العظام، وتعديل أجور بدل خدمات المأكولات والمشروبات في المطاعم وتعديل أجور التسعيرة الشامل للجدول الرابع، بينما لم يتم الموافقة على تعديل أجور عصر الزيتون المقترحة ١٨ ليرة سورية مع البيرين و١٩ ليرة سورية في حال أخذ الفلاح البيرين بحيث تبقى التسعيرة كما كانت سابقاً ١٥ ليرة سورية مع البيرين و١٦ ليرة سورية من دون البيرين.

و بين إبراهيم أن مكتب المدن والبلديات والإسكان بمجلس محافظة حمص يعمل حالياً على تصديق التعديلات الواجبة من خلال اللجنة الإقليمية لزيادة عدد الطوابق الممكنة ضمن المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية بريف المحافظة وتوجيه تلك الوحدات لدراسة واقتراح مشاريع استثمارية على أملاكها بهدف توفير عائد مادي دائم يعود ريعه لهذه الوحدات بما ينعكس إيجاباً على تقديم الخدمة الأمثل للمواطنين في تلك المناطق.

وكشف إبراهيم أنه تمت دراسة إحداث مراكز مصغرة لخدمة المواطن بواقع ١٤ مركزاً في مدن تلكلخ والقصير والقريتين وتدمر والمخرم الفوقاني وبلدات شين والرقامة وحسياء وصدد والمشرفة والفرقلس والقبو والصويري بريف حمص، مبيناً أنه تم طلب إعانة مالية من وزارة الإدارة المحلية والبيئة بقيمة ١١٢ مليون ليرة سورية للعمل على تجهيز هذه المراكز وحالياً نحن بانتظار الوزارة على تخصيص التمويل اللازم للبدء بإحداث هذه المراكز بعد تأمين المباني المخصصة لها من الوحدات الإدارية التابعة لتلك المدن والبلدات.